

شَرْحُ (بَابِ مَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ مِمَّا يَنْتَصِبُ فِي الْمَعْرِفَةِ) مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ

♦ م.م.حسن جميل الربيعي(*)

المقدمة :

هذا البحث هو شرح لبابٍ من أبواب الكتابِ لسيبويه، وهو (بابُ ما يجوزُ فيه الرَّفْعُ مِمَّا يَنْتَصِبُ فِي الْمَعْرِفَةِ)؛ وهذه الكلمةُ التي بَحَثَ سيبويه جوازَ رَفْعِها هي كلمةٌ نكرةٌ تأتي بعد اسمين معرفتين في جُملةٍ ابتدائيةٍ، وَعَرَضَ سيبويه أوجهاً أربعةً لجوازِ رفعِ هذا الاسمِ سواءً أكانت من رأيِ شيخهِ الخليل أم من رأيهِ هو، وهي كونُ الكلمةِ خبراً مُبتدأً محذوفاً، أو كونها خبراً ثانياً للمبتدأ نفسه؛ أو كونِ الاسمِ المعرفةِ الثاني عطفَ بيانٍ للأول أو بدل كلٍّ من كلِّ منهُ؛ وعرض في غضون ذلك آراءً نحويّةً أخرى في تعدّد الخبر، أو الحكايةِ بالجملةِ والمفردِ وغيرها؛ وقد تكفّلَ هذا البحثُ بشرح ذلك كلّهِ بالتفصيل؛ مدعماً بالشواهد والأقوال النحويّة للنحاة، وخرَجَ بجملةٍ من النتائج العامّة حول أسلوب سيبويه في العرضِ النحويّ.

الكلمات المفتاحية: سيبويه؛ تعدّد وجوه الرَّفْع؛ تعدّد الخبر؛ حذف المبتدأ؛ الحكاية بالجملة.

(*) جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني النجف.

يتحدّثُ سيبويّه (١٨٠هـ) في هذا البابِ من كتابه (باب ما يجوزُ فيه الرّفْعُ ممّا ينتصبُ في المعرفة) عن أوّجهِ رَفْعِ الكَلِمَةِ النّكْرَةِ الَّتِي تَأْتِي بَعْدَ اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ، وَيَتَّخِذُ مِنْ جَمَلَةٍ (هذا عبدُ الله منطلقاً) مثلاً؛ لكي يطبّقَ على كلمة (منطلق)، ويطرَحَ الأوجهَ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُرْفَعَ بِهَا.

وكان فصلّ القول - في الأبوابِ السّابِقةِ على هذا الباب - في نصبِ الاسمِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ المُبتدَأِ في مثل «هذا زيدٌ قائماً»، ثمّ أتى في هذا البابِ إليه وهو مرفوعٌ، وبدأ في بيان أوّجهِ رَفْعِهِ.

تمهيدٌ:

توثيقُ الكلام:

قال سيبويّه: «وذلك قولك: هذا عبدُ الله منطلقٌ، حدّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطّابِ عمّن يُوثّقُ به من العربِ»^(١).

ابتدأ سيبويّه حديثه بجملةٍ يُعبّرُ فيها عن حديثِ المتكلم، فهو ينطلقُ من الواقعِ اللّغويّ العربيّ الَّذِي ينطقُ به الفصحاءُ؛ ولذا قال (قولك)، فهو يعني المخاطبَ الَّذِي يستعملُ هذه الجملةَ ومثيلاتها، وحينئذٍ يكونُ التّحليلُ النّحويّ واقعيّاً من داخلِ كلامِ العربِ، ولا ينطلقُ من أقوالٍ يفترضها النّحويّ، وبذلك يكونُ كلامُ النّحويّ وصفيّاً دقيقاً، لا خيالياً مفترضاً.

(١) الكتاب، سيبويّه، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون: ٥٨.

ولم يكتفِ سيبويّه بهذا الحدّ من التّوثيقِ في كونِ الجملةِ ممّا ينطقُ به العربُ، بل أرجعها إلى العربِ بسندٍ موثوقٍ، وهو يونسُ وأبو الخطّابِ. أمّا الأوّلُ فهو يونسُ بنُ حبيبٍ (١٨٢هـ) العالمُ النّحويّ الجليلُ الَّذِي قالَ عنه أبو عبّيدة (٢٠٩هـ): «لَمْ يَكُنْ عِنْدَ يُونُسَ عِلْمٌ إِلَّا مَا رَأَهُ بَعِينُهُ»، وقالَ عنه أبو الخطّابِ زيادُ بنُ يحيى (٣٥٤هـ): «مَثَلُ يُونُسَ كَمَثَلِ كَوْزِ ضَيْقِ الرَّأْسِ، لَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ إِلَّا بِعُسْرٍ، فَإِذَا دَخَلَهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ - يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنْسَى»^(٢).

والثّاني أبو الخطّابِ، وَهُوَ الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ (١٧٧هـ)، وَهُوَ شَيْخُ سَيْبَوِيّه وَشَيْخُ يُونُسَ^(٣).

ثمّ قالَ عمّن يوثّقُ به من العربِ، فَهُوَ وَثِقٌ كَلَامُهُ تَوْثِيقاً دَقِيقاً لَا يَقْبَلُ الشّكَّ وَالرَّيْبَ، وَلَا يَقْبَلُ الطّعنَ مِمَّنْ يَتَلَقَّى النّصَّ؛ فَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ جَمَلَةٍ عَرَبِيَّةٍ بِسَنَدٍ عَرَبِيٍّ مِنْ أَجَلَّةِ عُلَمَاءِ اللّغَةِ؛ وَبِهَذَا فَإِنَّ سَيْبَوِيّه لَا يَعْتَمِدُ فِي نَقُولِ كَلَامِهِ وَتَقْعِيدِهِ الْقَوَاعِدَ إِلَّا عَلَى الْمُوثِقِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِمَّا لَا يَقْبَلُ التّرَدّدَ فِيهِ.

(٢) يُنظَرُ: طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيديّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم: ص ٥١-٥٢، الطّبقة الخامسة من النّحويّين البصريّين.

(٣) يُنظَرُ: أخبار النّحويّين البصريّين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م: ٦٤؛ وطبقات النّحويّين واللّغويّين، مصدر سابق: ٤٠.

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ فِي الرَّفْعِ:

بعد أن انتهى من مرحلة توثيق الكلام بدأ في بيان أوجه الرفع في المثال الذي يريده، فقال:

«وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ رَفْعَهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ فَوَجْهُهُ أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، أَضْمَرْتَ (هَذَا) أَوْ (هُوَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَذَا مَنْطَلِقٌ، أَوْ هُوَ مَنْطَلِقٌ»^(٤).

إنَّ الوجهَ الأوَّلَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ مَأخُودٌ مِنْ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ (١٧٥هـ)، الَّذِي كَانَ يَرَى الرَّفْعَ لِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ هُوَ إِضْمَارُ (هَذَا) أَوْ (هُوَ) قَبْلَ كَلِمَةِ (مَنْطَلِقٌ). وهذا الرَّأْيُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ لـ (مَنْطَلِقٌ)، أَيِ إِنَّ (هَذَا) مُبْتَدَأٌ، وَ (عَبْدُ اللَّهِ) خَبْرُهُ، وَ (مَنْطَلِقٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (هُوَ) أَوْ (هَذَا).

وَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ جَائِزٌ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِشَرَطِ وَجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ (٩٦٧هـ): «يُحَذَفُ كُلُّ مَنْ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ: جَوَازاً أَوْ وَجُوباً... وَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: (صَحِيحٌ) أَيِ (هُوَ صَحِيحٌ)»^(٥).

وبناءً على هذا الرأي تكون الجملة الثانية جملة (هو منطلق) في محل نصب على الحال للخبر (عبد الله)؛ لأنَّ «الجملة بعد النكرات صفات، وبعد

المعارف أحوال»^(٦)، وهنا جاءت الجملة الثانية (جملة هو منطلق) بعد معرفة (عبد الله)؛ فهي جملة اسمية حالية.

الْوَجْهَ الثَّانِي فِي الرَّفْعِ:

قال في الوجه الثاني من وجوه الرفع: «والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ (هذا) كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكِنَّكَ تَزَعَمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ»^(٧).

أَكْمَلَ سَيَبَوِيهِ فِي هَذَا الْوَجْهِ النَّقْلَ عَنْ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الرَّأْيَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَهَبَ إِلَيْهِمَا، وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ مَا سَمَّاهُ النَّحَاةَ (تَعَدُّدُ الْخَبْرِ لِلْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ)، أَيِ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَهُوَ فِي مِثَالِنَا (هَذَا)، وَالْخَبْرُ مُتَعَدِّدٌ، لِأَجْلِ جَمْعِ أَكْبَرَ عَدَدٍ مِنَ الْأَخْبَارِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي جَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ تُعْرَبُ كَلِمَةُ (عَبْدُ اللَّهِ) خَبْرًا أَوَّلًا، وَكَلِمَةُ (مَنْطَلِقٌ) خَبْرًا ثَانِيًا، وَيَكُونُ مَعْنَى الْجَمَلَةِ أَنَّنَا نُرِيدُ أَنْ نُثَبِّتَ عَبْدَ اللَّهِ، وَنُثَبِّتَ انْطِلَاقَهُ مَعًا، مِنْ دُونِ أَنْ يُوَثِّرَ الْإِخْبَارُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْإِخْبَارِ بِالْآخَرِ؛ فَجِئْنَا بِخَبْرَيْنِ فِي أَنْ مَعًا.

ويبدو أنَّ هذا الأمر لم يكن مقبولاً حينئذٍ عند النحاة أيضاً؛ ولذلك اقتضى من سيبويه أن يوضحه، فعمد إلى بيان حوله بأمثلة من واقع اللسان العربي، فقال: «وقال الله عز وجل: «كلا

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق:

الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب: ٢٤٦/٤.

(٧) الكتاب، مصدر سابق: ٥٩.

(٤) لكتاب، مصدر سابق: ٥٩.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح:

محمد محيي الدين عبد الحميد: ٢٣٨-٢٤٢.

إِنَّهَا لَطَى * نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى»^(٨)، وَرَعَمُوا أَنَّهَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(٩): «هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ»^(١٠).

قال: سَمِعْنَا مِمَّنْ يَزُوي هَذَا الشَّعْرَ مِنَ الْعَرَبِ يَرْفَعُهُ:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي»^(١١)

جاء بالشَّاهِدِ الأوَّلِ على قراءة يراها هو برفع كلمة (نَزَاعَةٌ)، وجعلها خبراً ثانياً لاسم (إن) بعد الخبر الأوَّلِ (لَطَى)؛ وهذه القراءة وَرَدَتْ مَرْفُوعَةً فِي عَدَدٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ^(١٢)، بينما وَرَدَتْ مَنْصُوبَةً فِي قِرَاءَةِ الْمُصَحَّفِ الشَّرِيفِ الْمَعْرُوفَةِ بِ (رِوَايَةِ حَفْصِ عَنِّ عَاصِمٍ)، وَأَحَدُ أَوْجُهٍ رَفَعَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ هُوَ (تَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ)؛ إذ إنَّ الْمَفْسَّرِينَ عَدَدُوا وَجُوهًا فِي رَفْعِهَا^(١٣).

أما الشَّاهِدُ الْقُرْآنِيُّ الثَّانِي الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنْ سُورَةِ هُودِ الْمُبَارَكَةِ؛ فَهُوَ الَّذِي قَصَدَ بِهِ أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) كَمَا أَشَارَ الْمُفَسِّرُونَ، وَذَكَرُوا أَنَّ مِنْ وَجُوهِ الرَّفْعِ فِيهِ

(٨) سورة المعارج: ١٥-١٦.

(٩) قال المحقق عبد السلام محمد هارون في حاشية الكتاب: أبو عبد الله، كنية عبد الله بن مسعود.

(١٠) سورة هود: ٧٢.

(١١) لكتاب، مصدر سابق: ٥٩.

(١٢) يُنظَرُ: معجم القراءات القرآنية، الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور عبد العال سالم مكرم: ٧/٢٢٢.

(١٣) يُنظَرُ: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي: ٨/٣٢٨.

تَعَدَّدَ الْخَبْرُ^(١٤).

أما الْبَيْتُ الشَّعْرِيُّ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ، فَهُوَ مِنْ الشَّوَاهِدِ الْخَمْسِينَ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا سَيَّبَوِيه، وَلَا يُعْرَفُ قَائِلُهَا، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ غَيْرُهُ فِي بَابِ تَعَدُّدِ الْخَبْرِ، وَقَدْ نُسِبَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ إِلَى (رُؤْيَةِ) كَمَا وَجَدَ فِي مُلْحَقِ دِيوانِهِ^(١٥)، وجاءَ بِهَذَا الْبَيْتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَعَدُّدِ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ فِي صَدَدِ إِثْبَاتِهِ، إذ تَعَدَّدَ الْخَبْرُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي الْبَيْتِ، وَهُوَ (بَتِّي - مُقَيِّظٌ - مُصَيِّفٌ - مُشْتِي).

وَنَخْرُجُ هُنَا بِنَتِيجَةٍ: أَنَّ سَيَّبَوِيه وَشَيْخَهُ الْخَلِيلَ يَقُولَانِ بِجَوَازِ تَعَدُّدِ الْخَبْرِ لِلْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ؛ وَهَذَا مَا لَمْ يَقْبَلْهُ النَّحَاةُ كُلُّهُمْ، بَلِ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

تَعَدُّدُ الْخَبْرِ لِلْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ:

مَسْأَلَةٌ تَعَدُّدِ الْخَبْرِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ النَّحَاةِ أَيَّدَهَا بَعْضُهُمْ وَرَفَضَهَا آخَرُونَ، وَتَوَقَّفَ جُزْءٌ آخَرُ عَنْهَا، وَاشْتَرَطُوا لَهَا شُرُوطاً مُعَيَّنَةً، وَبِمَا أَنَّنَا مَرَّرْنَا بِهَا، نوردُ أَنْمَاطَ التَّعَدُّدِ بِشَكْلِ سَرِيعٍ؛ فَهُوَ عَلَى أَنْمَاطٍ ثَلَاثَةٍ بِحَسَبِ مَا قَرَّرَهُ النَّحَاةُ^(١٦):

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مُتَعَدِّدًا لِفِظًا وَمَعْنَى، لَا

(١٤) يُنظَرُ: اللُّبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ، ابنِ عَادِلِ الدَّمَشَقِيِّ، تَحْقِيقُ: عَادِلِ أَحْمَدَ عَبْدِ الْمَوْجُودِ، وَالشَّيْخِ عَلِيِّ مُحَمَّدِ مَعْوُضٍ: ١٠/٥٢٧؛ مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، مَصْدَرُ سَابِقٍ: ٣/١٢٥.

(١٥) يُنظَرُ: الْمَعْجَمُ الْمَفْصَّلُ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الدُّكْتُورُ إِمْبِلُ بَدِيْعُ يَعْقُوبُ: ٩/١٩٢.

(١٦) يُنظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ابنِ مالِكِ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ السَّيِّدِ أَحْمَدَ عَلِيٍّ: ١/٣٤١-٣٤٢؛ شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِ الصَّدَى، ابنِ هِشَامِ، تَحْقِيقُ وَشَرْحُ: مُحَمَّدِ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: ١٤٥-١٤٦؛ شَرْحُ ابنِ عَقِيلِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابنِ مالِكِ، مَصْدَرُ سَابِقٍ: ١/٢٣٨-٢٤٢.

لِتَعُدُّ الْمُخْبِرَ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ»^(١٧)، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ نُوْرِدَ حَرْفَ الْعَطْفِ فِيمَا بَيْنَ كُلِّ خَبَرٍ وَآخَرَ وَعَدَمٌ ذَلِكَ؛ وَصَحَّةُ هَذَا الْأَمْرِ هُوَ إِمْكَانُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ مَعَ عَدَمِ تَدَاخُلِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَقَوْلِنَا: (زَيْدٌ عَالِمٌ كَاتِبٌ مِهْنَدُسٌ فَنَانٌ)، أَيْ (زَيْدٌ عَالِمٌ) وَ(زَيْدٌ كَاتِبٌ) وَهَكَذَا..

ثَانِيًا: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُتَعَدِّدًا لَفْظًا فَقَطْ، أَيْ أَنْ الْأَخْبَارَ الْمُتَعَدِّدَةَ مُرْتَبِطَةً فِيمَا بَيْنَهُمَا، لَا اِنْفِصَالَ بَيْنَهُمَا، وَأَوْضَحُ مِثَالًا لِهَذَا قَوْلِنَا: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ) لِاجْتِمَاعِ الْخَلَاوَةِ مَعَ الْحُمُوضَةِ فِيهِ فِي أَنْ مَعًا، فَلَا يُمَكِّنُ حَذْفُ أَحَدِ الْأَخْبَارِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ هُنَا عَاطِفًا فِيمَا بَيْنَهُمَا.

ثَالِثًا: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُتَعَدِّدًا لَفْظًا وَمَعْنَى؛ أَيْ أَنْ تَعُدُّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقًا بِتَعَدُّدِ الْمُبْتَدَأِ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاقِعِيَّةِ، كَقَوْلِنَا: (أَبْنَاؤُكَ طَبِيبٌ وَمِهْنَدُسٌ وَرِيَاضِيٌّ)، فَكُلُّ خَبَرٍ مُتَعَلِّقٌ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَبْنَاءِ؛ وَلَيْسُوا خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ لَفْظًا وَاحِدًا فَقَطْ؛ وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ»^(١٨)، فَكُلُّ خَبَرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ حُكْمُهُ الْخَارِجِيُّ مُخْتَلَفٌ عَنْ غَيْرِهِ؛ وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ عَاطِفٍ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ.

وَهَذِهِ النِّقْطَةُ الْأَخِيرَةُ بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ النَّحَاةُ،

(١٧) سورة البروج: ١٤-١٦.

(١٨) سورة الحديد: ٢٠.

وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَبَرًا عَنْ مُصْدَقٍ وَاقِعِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ خَبَرًا اصْطِلَاحِيًّا فِي كَوْنِهِ (الجزء المتيم الفائدة) كَمَا عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْفَيْتِيَّةِ، بَلْ إِنَّ مَا أَسْمَوْهَا أَخْبَارًا مُتَعَدِّدَةً هِيَ فِي الْوَاقِعِ خَاضِعَةٌ لِقَوَاعِدِ الْعَطْفِ النَّحْوِيِّ.

الْحِكَايَةُ بِالْجُمْلَةِ:

ثُمَّ رَجَعَ الْمَصْنُفُ إِلَى رَفْعِ الْإِشْكَالَاتِ عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الرَّفْعِ، فَقَالَ:
وَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفِتَاةِ بِمَنْزِلِ

فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

فَرَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِضْمَارٍ (أَنَا). وَلَوْ جَازَ هَذَا عَلَى إِضْمَارٍ (أَنَا) لَجَازَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا مُسَلِّمٌ وَلَا صَالِحٌ عَلَى إِضْمَارٍ (هُوَ). وَلِكِنِّهِ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَبَيْتُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ. وَيَقْوِيهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ وَهُوَ الرَّبِيعُ الْأَسَدِيُّ:

عَلَى حِينٍ أَنْ كَانَتْ عُقِيلٌ وَشَائِظًا

وَكَانَتْ كِلَابٌ خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ

فَإِنَّمَا أَرَادَ: كَانَتْ كِلَابٌ الَّتِي يُقَالُ لَهَا خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ.

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَفْعَهُ عَلَى النَّفْيِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنَا بِهِ.

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَأَنَّهُ حِكَايَةٌ لِمَا كَانَ

يُتَكَلَّمُ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ حَكَى ذَلِكَ اللَّفْظَ، كَمَا

قال:

كَذَّبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا

بني شاب قرناها تصر وتخلب

أي: بني من يقال له ذلك.

والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل^(١٩).

استطرد المصنف في إكمال كلامه في شاهد

شعري يتوهم أنه من الوجه الأول الذي جاء به،

وقصد أن يخرج منه من هذا الباب، فهو أكد أن

(منطلق) في الوجه الأول مبتدأ لخبر محذوف،

وبما أن هذا البيت يشتبه فيه الأمر نفسه، جاء

إليه ليخرجه منه، فلا يجوز أن يوجه هذا الشاهد

بهذا التوجيه، فمذهب الخليل الفراهيدي أن كلمة

(حرج) لم ترفع لكونها خبراً لمبتدأ محذوف في

(حكاية مفرد)، بل إن سبب رفعها هو الحكاية

على قول محذوف تقديره (أبيت بمنزلة الذي

يقال له: هو لا حرج ولا ماثوم)، وهذا فيه فرق

عن قولنا: فأبيت لا أنا حرج ولا ماثوم؛ إذ لا

يصح إضمار (أنا) هنا.

قال عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) تعليقا

على هذا البيت: (على أن لا حرج) عند الخليل

مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجمله

محكيئة بقول محذوف، أي أبيت مقولاً في: هو لا

حرج ولا محروم. وهذا من حكاية الجمل بتقدير

المبتدأ، ولا يصح أن يكون من حكاية المفرد،

لأن حكاية إغرابه إنما تكون إذا أريد لفظه، نحو:

(قال فلان: زيد)، إذا تكلم بزيد مرفوعاً، وفي غير

(١٩) الكتاب، مصدر سابق: ٦٠-٥٩.

هذا يجب نصبه، إلا أن يكون بتقدير شيء، فتجب

حكاية إغرابه كما هنا^(٢٠).

ثم لما أراد المصنف دعم رأي شيخه الخليل

وإثباته عمداً إلى شاهد آخر أقوى وإسناداً

لكلامه، وهو بيت الربيع الأسيدي، إذ إن تقدير

الحذف فيه بناء على (حكاية المفرد) قبيح غير

مستساغ بالاتفاق، قال النحاس (٣٣٨هـ):

وإنما فر الخليل من إضمار (أنا)، وإن كانت قد

تضمنت في غير هذا الموضع، لأنه يلزم عليه أن

يقول: كنت لا خارج لا ذاهب. وهذا قبيح جداً،

فجعله على الحكاية: فأبيت بمنزلة الذي يقال له:

لا حرج ولا محروم^(٢١).

فالخليل يذهب إلى القول بالحكاية بالجملة،

وأتى سيبويه بالبيت لهذه العلة، ولكي يكمل

تعضيد الرأي أيضاً جاء ببيت (بني شاب قرناها)

الذي هو أوضح في الحكاية بالجملة، وعليه إجماع

كامل بالحكاية؛ لذا قال: بني من يقال له ذلك،

فلا خلاف في هذا البيت، وهذا كله استطراد منه

ليبين (الحكاية بالجملة) في لغة العرب، تقوية

ودعماً لرأي شيخه الخليل في (الحكاية بالجملة).

وعلى هامش كلامه طرخ سيبويه رأياً آخر

في قول (لا حرج ولا محروم)، وقال عنه: وقد

زعم بعضهم أن رفعه على النفي...، ثم قال

(٢٠) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر

البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،

مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ،

١٩٩٧م: ٦/١٣٩.

(٢١) المصدر نفسه: ٦/١٤٠.

العام لتيسير الدرس النحوي، فهو يميل للأسهل مع كثرة الاستعمال من الواقع اللغوي، وهذا كله لا ينفي إفراره بالرأي الآخر، لا سيما رأي شيخه الخليل.

وبهذا يتبين أن سيبويه يميل للرأي الأخير مع إظهاره لرأي شيخه الخليل والحديث عنه والتأييد له ودعوه بشواهد أخرى؛ والظاهر أن هذا الرأي الأخير هو له، ولكنه لأدبه وسمو خلقه نسبة لغيره بعبارة (بعضهم)؛ لكي لا يظهر أن له رأياً أمام رأي شيخه، وهذا من تواضع العلماء ونبلهم وإكرامهم لمقام الأستاذ.

وما تقدم كله في باب الحكاية بالجملة هو استطراد من المصنف في هذا الباب لإخراج بيت الأخطل من الوجه الأول من وجوه رفع الاسم المعرفة الواقع بعد المبتدأ.

الوجه الثالث في الرفع:

وبقي وجهان لتوجيه الرفع في كلمة منطلق، قال سيبويه:

«وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف، فيصير كأنه قال: عبد الله منطلق» (٢٤).

الوجه الثالث من وجوه الرفع في هذا الباب أن يكون (عبد الله) عطف بيان من (هذا)، ويكون (منطلق) خبراً لاسم الإشارة (هذا)؛ وعطف بيان هو: تابع موضح أو مخصص، جامد، غير

(٢٤) الكتاب، مصدر سابق: ٦٠-٦١.

في نهاية كلامه عن هذا البيت ورأي الخليل في الحكاية: والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل، فمال إلى رأي النفي، خلاف رأي شيخه الخليل؛ وذلك لسهولته؛ قال أبو محمد السيرافي (٣٨٥هـ): ومذهب سيبويه أن رفع (لا حرج ولا محروم)، بمنزلة: (فأنا ابن قيس لا براح)، ويجعل (لا)، بمنزلة ليس، ويرفعه بها، ويحذف الخبر (٢٢)؛ أي إن سيبويه يجعل (لا) من أخوات ليس) ويرفع بها كلمة (حرج) على أنها مبتدأ، ويحذف خبره، وهو على تقدير (بالمكان الذي أنا به)، ويجعل هذا التفسير للباب هو أسهل من تفسير الخليل؛ ولذلك يميل إليه.

وقد بين أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) في شرحه للكتاب سبب السهولة التي من أجلها مال سيبويه إليها قائلاً: «وإنما صار عنده أسهل؛ لأن المحذوف خبر حرج، وهو ظرف، وحذف الخبر في النفي كثير، كقولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، أي لا حول لنا ولا قوة لنا» (٢٣).

فسيبويه قاس على الأكثر شهرة في الحذف، وهو حذف الخبر حين يكون ظرفاً في حال نفي، ويمكن أن نعد هذا من الأسس التي استند إليها سيبويه في آرائه، وهو القياس على الأكثر شهرة؛ وهو في هذا كله يميل للأسهل يعني أنه مع الجوّ

(٢٢) شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد الرياح هاشم: ٤٢٦/١.

(٢٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي: ٤١٢/٢.

مؤول»^(٢٥)؛ وهذه الشرط تنطبق على كلمة (عبد الله) في كونها موضحة لاسم الإشارة (هذا) لمن لا يعرف (عبد الله) على حقيقته، أو زيادة في التوضيح، أو اهتماماً به بذكر اسمه.

الوجه الرابع في الرفع:

قال سيبويه: «وتقول: هذا زيد رجل منطلق، على البدل كما قال تعالى جده: بالناصية * ناصية كاذية»^(٢٦) (٢٧).

والوجه الرابع والأخير، فهو إعراب (عبد الله) على أنه بدل من (هذا)، ويكون (منطلق) خبراً للمبتدأ (هذا)، ومثل لهذا الرأي بالآية المباركة التي يتضح بها البدل.

وقد يشكل على الأمر بأنك وجهته توجيهاً إعرابياً قبل قليل، ثم جئت بتوجيه مشابه جداً له فأعدت توجيهه به، وهو ما بين الوجه الثالث والرابع، والجواب أن النحاة أجازوا ذلك بين عطف بيان وبدل كل من كل، قال ابن هشام (٧٦١هـ): «كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح، أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل»^(٢٨).

(٢٥) شرح قطر الندى وبل الصدى، مصدر سابق: ٣٣١.

(٢٦) سورة العلق: ١٥-١٦.

(٢٧) الكتاب، مصدر سابق: ٦١.

(٢٨) شرح قطر الندى وبل الصدى، مصدر سابق: ٣٣١.

ملخص الباب:

وَحَتَمَ سَيَّبِيهِ كَلَامُهُ قَائِلًا:

«فهذه أربعة أوجه في الرفع».

والأوجه الأربعة هي:

- ١- (منطلق) خبر لمبتدأ محذوف في جملة ثانية تبين حال (عبد الله) في الجملة الأولى.
- ٢- (منطلق) خبر ثانٍ لـ (هذا)، وبالقول بهذا الوجه فإن الأخبار تعددت في هذه الجملة.
- ٣- (عبد الله) عطف بيان من (هذا)، و(منطلق) هو خبر المبتدأ (هذا).
- ٤- (عبد الله) بدل كل من كل من (هذا)، و(منطلق) هو خبر المبتدأ (هذا).

نتائج عامة:

من قراءة هذا الباب وشرحه يمكن أن نخرج بفوائد نحوية عامة استناداً إلى ما ورد فيه، في استقراء ناقص لا كامل على هذا الباب فقط؛ وهذه نتائج أخرى فضلاً عما خرج به سيبويه نفسه من نتيجة عامة بوجود وجوه أربعة في الرفع، وهذه الأمور هي:

- ١- يستند سيبويه لدعم كلامه وتحليله اللغوي إلى ما يوثق به من كلام العرب، ومن هنا فهو حين استشهد بالآيات الخمسين التي لم يعرف قائلها فقد كان على وثاقة منها، وبوثاقته نستطيع أن نسلم بها، وإن كانت حجة على نفسه، إلا أننا نأخذ بها بوثاقتنا به.
- ٢- يأتي سيبويه بالآيات القرآنية مدعمة ومقوية

وَمَوْضِحَةً لآرَائِهِ الَّتِي يَأْتِي بِهَا، أَيْ أَنَّ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْوُضُوحِ وَالْبَيَانِ فِي الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ مَا يَحْمِلُ الْمُخَاطَبُ عَلَى أَنْ يَثِقَ بِالرَّأْيِ النَّحْوِيِّ الَّذِي جَاءَ نَظِيرُهُ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ وَهُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

٣- يَوْمُنْ سَيَبُوءِيهِ تَبَعًا لِرَأْيِ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ بِتَعَدُّدِ الْأَخْبَارِ لِلْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ، وَهَذَا مَا لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ فِي قَبُولِهِ.

٤- يَتَمَتَّعُ سَيَبُوءِيهِ بِأَدَبٍ رَفِيعٍ يَجْعَلُهُ لَا يَنْسَبُ رَأْيًا يَرَاهُ أَمَامَ رَأْيِ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ، بَلْ يَجْعَلُهُ لِاسْمٍ مَجْهُولٍ بَعْضُهُمْ).

٥- سَيَبُوءِيهِ مِنْ دُعَاةِ التَّيْسِيرِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ.

٦- قَدْ يَسْتَطِرِدُ سَيَبُوءِيهِ فِي الْكَلَامِ فِي جَانِبِ آخَرَ مِنَ الْبَابِ النَّحْوِيِّ الَّذِي يَبْحِثُهُ خُرُوجًا عَنْ أَصْلِ مَوْضُوعِهِ؛ وَذَلِكَ لِتَأْيِيدِ الرَّأْيِ الَّذِي طَرَحَهُ، وَيَطْرَحُ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ آرَاءَ نَحْوِيَّةٍ تَخُصُّ الْمَوْضُوعَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ يُكْمِلُ هَذَا الْاسْتِطْرَادَ وَيَعُودُ لِأَصْلِ الْبَابِ.

٧- يَأْتِي سَيَبُوءِيهِ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالشَّعْرِيَّةِ.

٨- أَسْلُوبُهُ فِي طَرَحِ الْفِكْرَةِ وَالرَّأْيِ هُوَ عَرْضُهَا وَإِثْبَاتُهَا، ثُمَّ طَرَحُ مَا يُشْتَبَّهُ أَنَّهُ مِنْهَا، فَيُخْرِجُهَا مِنْهُ بِمَنَاقَشَتِهِ وَإِبْعَادِهَا عَنْهُ.

٩- يَقِيْسُ سَيَبُوءِيهِ آرَاءَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ شُهْرَةً وَاسْتِعْمَالًا فِي الْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ؛ وَلَا يَقِيْسُهَا ذَوْقِيًّا كَمَا فَعَلَ نَحَاةَ آخَرُونَ.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

* أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* تفسير البحر المحيط، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، حقق أصوله وعلق عليه وخرج أحاديثه: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر الفقاهاة، قم، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ. ش.

* شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (٣٨٥هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

* شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

- * شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافيّ ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- * شرح قطر الندى وبلّ الصدى، أبو محمّد عبد الله بن جمال الدّين، ابن هشام الأنصاريّ ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى، قم، الطّبعة الرّابعة، ١٤٢٧هـ.
- * طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر محمد بن الحسن الرّبيديّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الثّانية، د.ت.
- * الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، دار التّاريخ، بيروت، لبنان، د.ت.
- * اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدّمشقيّ الحنبليّ المتوفّي بعد سنة ٨٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوّض، وشارك في تحقيقه: الدّكتور محمّد سعد رمضان حسن، الدّكتور محمّد المتوفّي الدّسوقيّ حرب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- * معجم القراءات القرآنية، الدّكتور أحمد مختار عمر، الدّكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، الطّبعة الثّانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- * المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة، الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- * مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ ٧٦١هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، دار زين العابدين، إيران، قم، الطّبعة الأولى، ٢٠١٨م.